39 ألف فتاة عربية وأجنبية تجاوزن سن الزواج في السعودية (1 - 2)

العنوسة سبب زواج سعوديات من أجانب وأجنبيات يطمعن في سعوديين

الرياض /متابعات:

عكست الأرقام الرسمية التي أعلنتها جهات سعودية حكومية لأول مرة ظاهرة اجتماعية جديدة على المجتمع السعودي وهي مشكلة العنوسة وهي الظاهرة الاجتماعية الثانية بعد ظاهرة الطلاق التي تثير قلق المجتمع... إذ ثبت أن نسبة حالات الطلاق وكذلك الفتيات غير المتزوجات، على الرغم من بلوغهن سن الزواج تعد الأعلى عالميًا. وقد امتدت ظاهرة ((العنوسة)) لتشمل حوالى ثلث عدد الفتيات السعوديات وذلك وفقًا لإحصائية لوزارة التخطيط... وجاء فيها أن عدد الفتيات اللاتي لم يتزوجن وتجاوزن سن الزواج اجتماعيًا (30 عامًا) بلغ حتى نهاية 1999 حوالى مليون و 529 الفًا و 418 فتاة.

من يرى أسماء يعتقد أنها، سعودية الأصل والمنشأ، فهي تجيد اللهجة المحلية، وتتشبث بالعادات والتقاليد، وترتدي عباءة الرأس، والنقاب وكفوف الأيدي: «هذه عادات مجتمعي الجديد، ولا بد من اتباعها، على رغم صعوبة التأقلم معها. فالمجتمع السعودي يختلف كثيراً في عاداته وتقاليده عن المجتمعات الأخرى

وجاء في تقرير كتبته رحمة ذياب في جريدة الحياة اللندنية ... لم تخف منى عاطف، سورية الجنسية، ما وجدته من «صعوبة في التأقلم، وفي العيش في السعودية»، على حد وصفها. وكان أهل منى، قرروا تزويجها من أول رجل سعودي يتقدم إليها، منذ أن بلغت 18 سنة. ومع قدوم مولودها الأول بعد مضي زهاء سنة، قررت منى الانفصال، وبدأت معركة شرسة مع زوجها، «الذي لم يهنأ لي العيش معه لحظة واحدة، على رغم ظروفه المادية الجيدة»، على حد تعبيرها. وفي خضم معركة، تحول في ثناياها طفلها «ضحية»، لم تتوان «السورية» عن تقديم الكثير من التنازلات، وتقول: «تنازلت عن الطفل، الأمر الذي كان بمثابة خنجر غُرس في قلبي. عمر طفلي تسع سنوات، ولكنني لم أره منذ انفصالي عن أبيه». منى تدخل في تفاصيل حياتها التي انتهت بالطلاق «طواعية، وليس كرهاً»، وتوضح: «تنافر، تضاد، وتلاسن، كان ذلك أبرز فصول السنة الأولى من الزواج، لذا بدأت أفكر مليا في الانفصال بعد الولادة، وتسليم المولود إلى والده، الذي كان يعتقد أن الطفل سيرغمني على العيش معه، وتحمّل الحياة التي بدت مليئة بالغيوم».

تحاول أن تسترجع ذاكرتها لتتخيل صورة طفلها: «كان صغيراً جداً، واعتقد أن والده ذهب به إلى القصيم (300 كيلومتر شمال الرياض)، حيث تقطن عائلته، إلا أن صورته محفورة في قلبي، وأنا على أمل اللقاء به يوماً.

تنجم مشكلات كثيرة عن عدم التكيف والانسجام، ربما لا تكون لأسباب اجتماعية. حكاية أسماء بغاجاتي، الأردنية الأصل، والتي تزوجت منذ أربع سنوات، ولم تحصل على الجنسية السعودية بعد، تعتبر نموذجاً في هذا المجال. ودعت عائلتها إلى أمل «الالتقاء بهم يوماً»، إلا أن الظروف وقفت حائلاً أمام ذلك، ولم تجد منفذاً لرؤية والدتها التي هاجمها المرض آنذاك. وتقول: «تزوجت وفي مخيلتي السعادة التي لم أذق طعمها يوماً، منذ مرض والدتي ووفاتها. لم أتمكن من زيارتها. ومن هنا كانت المآسي والأحزان، وبقيت في السعودية، وتوفيت والدتي من دون أن أراها».

من يرى أسماء يعتقد أنها، سعودية الأصل والمنشأ، فهي تجيد اللهجة المحلية، وتتشبث بالعادات والتقاليد، وترتدي عباءة الرأس، والنقاب وكفوف الأيدي: «هذه عادات مجتمعي الجديد، ولا بد من اتباعها، على الرغم من صعوبة التأقلم معها. فالمجتمع السعودي يختلف كثيراً في عاداته وتقاليده عن المجتمعات الأخرى».

حكايات تتوالى في بيوت السعوديين المتزوجين من أجنبيات، فإحداهن كانت تحلم منذ طفولتها، أن تكون لديها «خادمة»، فهي عاشت وحيدة بين أربعة ذكور، وكانت تتولى شؤون المنزل، من التنظيف والطبخ، فحلمت بأن تتزوج رجلاً «ثريًا» يجلب لها خادمة، ويريحها من تلك «الأشغال الشاقة». وتقول: «ليته لم يكن حلماً، وليتني بقيت أخدم أخوتي، فأنا أشعر اليوم أنني في دوامة البحث عن حريتي». تتأفف وتكفكف دموعها بعدما بات كابوساً يؤرقها، لأن زواجها غير ناجح اطلاقاً.

وفي المقابل، فإن «الانهيار» سيكون أسرع من المتوقع، مخلفًا وراءه ضحايا لا ذنب لهم. هذا حال لسان مجموعة من السعوديات اللاتي تزوجن من أجانب. وتبقى المشكلة الأكبر - في نظرهن - هي مصير الأطفال في حال الطلاق، أو وفاة أحد الزوجين. وربما تتفاقم المسألة، وبخاصة مع الانفتاح الذي يصيب المجتمعات، والاختلاط بين الشعوب، فضلاً عن ارتفاع نسبة العنوسة وغلاء المهور في السعودية، كلها تساهم

زواج "العانسات" عادة ما يتم من أزواج عندهم زوجة أخرى أو رجل كبير في السن حيث تقل فرص زواجهن ممن هم في سنهن،لإن الشباب يفضلون الاقتران بفتيات أصغر منهم عمراً لاعتبارات عدة

في الزواج من أجنبي.

وتقول السعودية أميرة عبد الكريم التي تعمل «وكيلة في مدرسة»، وهي متزوجة من مصري: «تزوجت سعودياً، وأنجبت منه بنتاً وولداً، وحدثت بيننا مشاكل أدت إلى الطلاق. بعدها بنحو سنتين، تزوجت من مدرس مصري الجنسية، وأنجبت منه ثلاثة أولاد». وتشير إلى أنها تشعر بـ»الظلم لافتقاد أولادها من زوجها المصري للجنسية السعودية، وحرمانهم من عدد من الحقوق في كثير من المجالات». وتشعر بثقل وضعهم بعد تخرجهم في الثانوية العامة، لإكمال الدراسة الجامعية، فالجامعات السعودية الحكومية لا تستقبل «الأجانب». وتضيف: «طلبت من زوجي شراء بيت في السعودية، على نفقتي الخاصة. لكنه رفض الموضوع، ولم يتقبل الفكرة مطلقًا». وتقول: «أشعر بالألم عندما يحين موعد اقتراب سفر أبنائي مع والدهم إلى مصر. ويراودني شعور بعدم رجوع أبنائي إلى السعودية مرة أخرى».

وواجهت المواطنة السعودية فاطمة عبدالعزيز مشكلة في تأخر الموافقة الرسمية على زواجها من لبناني. وتقول: «تسرعت كثيراً، لأنني لم أفكر للحظة في أطفالي، فذهبت في إحدى السنوات إلى لبنان، لمدة تتجاوز الأربع سنوات. وتلقيت خبراً من أهلي عن والدي. واضطررت إلى العودة. وكان ابني أحمد رضيعًا (ثمانية أشهر)، عند ذهابي إلى المطار مُنع ابني من السفر، لأنه لبناني الجنسية، ويلزمه تأشيرة لدخول الأراضي السعودية». هنا تبدأ المأساة والحيرة «بين الطفل وبين والدي الذي طلب رؤيتي قبل وفاته». فقررت في النهاية ترك الطفل عند والده، والسفر وحدها. وتشير إلى طبيعة «المجتمع السعودي وعاداته وتقاليده القبلية، وطبيعة النظرة «الخاصة» إلى الأولاد من أم سعودية وأب أجنبي، من قبل المجتمع بما فيه العائلة». وتؤكد «الخوف من أن يكون أبنائي غير قادرين على الانسجام والتأقلم مع عادات وتقاليد مختلفة، بين المجتمعين اللبناني والسعودي».

يقول الباحث في العلاقات الاجتماعية الدكتور نايف السليمان: «إن التزاوج بين المجتمعات لا يمكن الحكم عليه بالفشل في شكل عام، فثمة أمور وعوامل تتداخل بعضها ببعض، والزواج، له أسس ومبادئ ثابتة لا تتغير. وهناك خطأ يكمن في فكرة واعتقاد سائدين بأن الزواج من أجنبية يعني المشاكل، وعدم التناغم». ويضيف أن «مشاكل التجنيس وغيرها قد تدخل الزوجين فعلاً في مأزق، إلا أن ذلك لا يعني الانفصال، فهو أمر ليس محكومًا بشخصين، وإنما بأطراف عدة»، مشيراً إلى مثل شعبي، ربما لا يكون صائبًا دومًا، يقول: «خذ من طين بلادك، وحط على أخدادك».

وكانت حنان الزاير من قناة العربية كتبت تقريراً تضمن أن العنوسة تنتشر في أوساط الفتيات العربيات الوافدات للمملكة العربية السعودية واللاتي يعشن هناك كموظفات أو مرافقات لأسرهن، وتبلغ نسبة العنوسة حوالى 5.8٪ من مجموع الوافدات البالغ عددهن 1.7 مليون فتاة وذلك حسب آخر الإحصاءات الصادرة عن مصلحة الإحصاءات العامة السعودية.

ووفقًا لآخر إحصائيات وزارة التخطيط فإن عدد الفتيات العربيات والأجنبيات اللواتي لم يتزوجن وتجاوزن سن الزواج المحدد اجتماعيًا 30 عامًا بلغ خلال العام الماضي 39 ألف فتاة عربية وأجنبية.

يتبع غداً

التزاوج بين المجتمعات لايمكن الحكم عليه بالفشل في شكل عام، فثمة أمور وعوامل تتداخل بعضها ببعض، والزواج، له أسس ومبادئ ثابتة لا تتغير

بكل الاتجاهات

مسنون يابانيون يبحثون عن الحب على الإنترنت

البرت هوفمان

طوكيو/ 14 اكتوبر/ ليندا سيج:

الحب لا يعرف السن.. هذا ما ادركه يوجي كواموراً بعدما تقاعد عن العمل حين بلغ الثانية والستين من عمره واكتشف ان هوايتيه الجديدتين هما التصوير الفوتوغرافي والكمبيوتر غير كافيتين لشغل وقته.

ومثل عدد صغير وان كان متنامياً من مسنين يابانيين عزاب لجأ كؤواموراً لمواقع تقدم خدمات التعارف على شبكة الإنترنت بحثاً عمن تشاركه "حياته الثانية".

ويقول كواموراً وهو يرتشف القهوة في مقهى في طوكيو "حين تكون في سني ينكمش نطاق انشطتك ولا يمكنك مقابلة أحد إلا من داخل دائرة ضيقة. لا تعلم كيفية الخروج من هذه الدائرة ان اردت."

وكواموراً سائق سيارة اجرة سابقاً وهو مطلق منذ 26 عاماً ويبلغ الآن الخامسة والستين من عمره. وفي يوليو تموز الماضي سجل اسمه في موقع (ماتش دوت كوم) www.match.com للمواعدة ومقره الولايات المتحدة.

ويواعد كواموراً ثلاث نساء اثنتان منهن اصغر منه بتسعة اعوام والأخيرة في الثانية الستين من عمرها. ويقول "اتسع الافق وحياتي أكثر ثراء لأن بوسعي ان اكون صداقات."

بدأت (ماتش دوت كوم) نشاطها في اليابان في عام 2004 وتضم حوالي 840 الف مشترك. وبدأ الموقع يستهدف سوق سن النضوج بعدما سجلت الفئة العمرية فوق 50 عاما اسرع معدل نمو لعدد الاعضاء رغم أنها فئة عمرية كانت مستبعدة على الصعيد العاطفي.

ورغم ان نحو نصف اعضاء (ماتش دوت كوم) من الفئة العمرية بين 30 و39 عاما فان تسعة بالمئة من الاعضاء عمرهم خمسون عاما أو أكثر.

وقال كاتسوكي كوانو رئيس (ماتش دوت كوم) في اليابان "كان يعتقد ان من في الخمسين من عمرهم أو أكثر لا يتحدثون عن الحب. يقول الناس.. مستحيل تقدم بكم العمر كثيرا."

وتابع "في هذه الايام اصبح مقبولا ان يتحدث من هم في هذه السن عن الزواج والحب."

ويرجع تغير المفاهيم في جزء منه لتزايد عدد المسنين في اليابان. فواحد من كل خمسة يابانيين بلغ الخامسة والستين من العمر أو تجاوز هذه السن ويتوقع ان تتضاعف النسبة بحلول منتصف القرن.

وبات التعامل مع الإنترنت أيسر بالنسبة لليابانيين المسنين في الوقت الذي يرتفع فيه عدد من لم يسبق لهم الزواج او المطلقين بعد زواج استمر عشرات السنوات في معظم الاحوال.

ويقول جيمس فارير استاذ الاجتماع في جامعة صوفيا في طوكيو "تغير الوضع بكل تأكيد مع ارتفاع نسبة الطلاق وتزايد عدد من يقبلون بزواج ثان."

وأضاف "اعتقد ان هناك تغيرا ثقافيا في اسلوب تناول وسائل الإعلام لمثل هذه الامور."

كما ان الابناء البالغين الذين كان يفترض ان يقيموا مع اهاليهم ويثنونهم عن الزواج مرة اخرى اضحوا أكثر تاييدا للفكرة.

ويقول كواموراً "متوسط العمر زاد وارتفع عدد الاسر الصغيرة. تزايد عدد من يعيشون بمفردهم مثلي. يحرص الابناء البالغون الآن على ان يكون لاهاليهم رفيق كي لا ينتابهم القلق بشأنهم."

ويتفق ممولو مواقع اخرى على الإنترنت تستهدف نفس السوق على ان تغير القيم يزيد من سهولة اقرار اليابانيين بحنينهم للحب واتخاذهم خطوات فعلية حيال ذلك.

يقول جونيتشي ايكيدا رئيس موقع (حب المسنين) لاستشارات الزواج على الإنترنت "يؤمن من في العشرينات والثلاثينات باهمية العثور على السعادة لذا يمكنهم ادراك وجود نفس الرغبة لدى اهاليهم."

ويفاخر بأن اكبر عضو في موقعه يبلغ من العمر 90 عاما.

غير ان صور خدمات المواعدة كواجهة مشبوهة للدعارة والعلاقات العابرة لا تزال قائمة.

وتقول ناومي (52 عاما) وهي مطلقة انضمت لعضوية (ماتش دوت كوم) في فبراير شباط "لم ابلغ ابنائي لانني اعتقد ان من الافضل ان التقي شخصا بشكل طبيعي."

وأضافت "صورة مواقع المواعدة ليست جيدة جدا رغم أن هذا قد يكون تفكيرا رجعيا."

ويقول كوانو ان هذه المخاوف احد الأسباب كون النساء يمثلون 40 في المئة فقط من اعضاء (ماتش دوت كوم) في اليابان مقابل 50 في المئة في الولايات المتحدة. والكبرياء سبب اخر.

ويضيف "يخشون ان يبدون فاشلين حين يلجأون للإنترنت لايجاد رفيق."

وسواء كان التعارف من خلال شبكة الإنترنت أو بعيدا عنها فان عقبات لازالت تعترض عملية البحث عن الحب من بينها احتمال تباين الاولويات.

واظهر استطلاع اجرته (ماتش دوت كوم) ان اليابانيين واليابانيات يضعون "القيم المشتركة" على رأس اولوياتهم عند البحث عن شريك ويأتي في المرتبة الثانية بالنسبة للرجال "تشابه الشخصية" بينما ذكرت النساء الدخل.

ويقول كواموراً انه واجه تلك المشكلة في بداية انضمامه إلى (ماتش دوت كوم) وكان سببا لابتعاده لبعض الوقت.

وقال "كنت ابعث رسائل عن طريق البريد الالكتروني واتلقي ردا يتضمن سؤالا عن وظيفتي. مهنتي في قاع السلم في اليابان."

ولكن تحسنت الأمور في الفترة الأخيرة وانتقل كواموراً للاقامة بالقرب من احدى صديقاته حتى يتعرفا على بعضهما البعض بصورة افضل.. لكنه ليس متعجلا.

ويضيف "اهم شيء ان تكون صادقا وان تكون صبورا."

مع الأحداث

الصحوة والفجوات القاتلة

خالد الغنامي

برغم أن الصحوة الإسلامية قامت في الأساس على مبدأ نبيل هو مبدأ الأخوة بين المسلمين والتعاون على البر والتقوى والسعي نحو تكوين مجتمع فاضل عامل والبذل في سبيل صناعة الحياة ومواجهة التحديات الثقافية والاجتماعية والسياسية التي يقف أمامها العالم الإسلامي ضعيفاً، إلا أنها انحرفت انحرافاً خطيراً فيما بعد نحو الحزبية الضيقة وبحيث أصبحت الصحوة نادياً خاصاً لا يمكن دخوله إلا ببطاقة دخول ولم تعد لكل المسلمين بل حصرت نفسها على فئة معينة منهم.

لكي تحصل على بطاقة الانتماء هذه لا بد لك من أن تتقيد بشعارات معينة تم تقنينها ورسمها من قبل، لا بد أن يكون لك مظهر معين يميزك عن الآخرين، بدون تدقيق كبير تم اختيار اللحية الطويلة والثوب القصير لكي يكونا هما المظهر الرسمي المعترف به للمنتمين لحزب الصحوة والهدف من هذا هو مباينة المجتمع (الجاهلي) والاختلاف عنه بشكل سافر وواضح، مع أن هناك سناً نبوية كثيرة يتم تجاهلها كل يوم من قبل الطرفين، أعني من المجتمع الجاهلي المزعوم ومن حزب الصحوة نفسه، بإمكاني أن أعد عشرات السنن المهملة هنا, لكن الاختيار وقع على الثوب واللحية دون غيرهما لأنهما يمثلان شعاراً ظاهراً يمكنك أن تميز به إذا كنت صحوياً أن هذا الرجل من حزبك وليس من الآخرين، أعلم أن هذا التفسير سيغضب الكثيرين لكني لم أجد أي تفسير مقنع سوى هذا التفسير.

بعد هذا الإعلان عن الانتماء بالشكل الظاهري، لا بد من إعلان الانتماء بالممارسة لمشايخ الصحوة وذلك بمحبتهم ومتابعة أخبارهم وحضور دروسهم وملاحقة آخر خبر نشر عن محاضرة لأحدهم، هنا يتطور الأمر إلى أن يصبح في حياة الصحوي مصدراً تشريعياً جديداً يتولى التفكير عنه ويخبره كيف يشعر ومن يحب ومن يكره ومن يوالي ومن يعادي وكل هذا يتم بعبارة من الشيخ تشبه إلى حد كبير الأمر العسكري الذي لا يجوز عصيانه ولا حتى التفكير في صحته من خطئه.

هناك تكاليف بالتأكيد لكن هذا النادي الخاص يعطي كما يأخذ فعندما يرتكب فرد منه كارثة أو حتى جريمة يعاقب عليها القانون، تجد أن الصحوة تقف معه بكل ما أوتيت من قوة وتنقذه وتستله كاستلال الشعرة من العجين برغم أنها تعلم أن هذا مخالف للإسلام ومخالف لكل الأديان والأخلاق, تفعل هذا لأنها دخلت دوامة الحزبية الضيقة، هذا من قومنا وذاك من أعادينا، وعندما يخطئ رجل من قومنا فهي زلة تزول بالتوبة والاستغفار ويجب التعامل معها بالستر والصفح، هذا إذا تم الاعتراف بها أصلا، أما إن كان الواقع في الخطأ من الأعادي فلا ستر ولا صفح ولا بد من معركة تصل لكسر العظم, وهكذا هي الحزبية.

عندما يتعلق الأمر بمصلحة تتعلق بحياة الصحوي كأن يكون في حاجة إلى وظيفة، تجد أن الصحوة تسعى بكل جهدها لإيجاد هذه الوظيفة له ولو كان هذا على حساب انتزاع هذه الوظيفة من بين أظافر وأسنان شخص آخر أب لسبعة أطفال لكنه ليس من الحزب, بل لربما تم طرد أحد ما من وظيفته لكي تعطى لهذا الصحوي، برغم أن موقف الإسلام واضح تماماً في هذه الأمور وأن كل هذه الممارسات هي مخالفة صريحة له.

إذن فمشروع الصحوة الإسلامية التي افترضت أن المسلمين ناموا في حقبة زمنية ما فأيقظتهم أو أنهم كفروا فأعادتهم للإسلام هو مشروع حزبي ضيق فشل فشلاً ذريعاً في حل المشكلات التي أراد أن يحلها وظهرت الفجوات الكبيرة في بنيته بحيث لم يعد أحد قادراً على ترقيع شقوق الثوب ولهذا بدا منذ زمن التشرخ السابق للسقوط وتفلت المنتمين للحزب من هذا الانتماء بسبب ما رأوه من تناقضات واضحة لا يمكن الجمع بينها. لقد أخذت الصحوة زمنها بالطول والعرض وكانت تجربة ثرية بالنسبة لنا من جيل الشباب الذي عاشها وتفاعل معها وتبناها ,كانت تجربة ثرية بكل إيجابياتها وسلبياتها، لكن جاء الوقت لكي نبحث لأنفسنا عن شيء آخر لم تتضح معالمه بعد.

عن / صحيفة "الوطن" السعودية

انتخاب المحافظ الأكثر كفاءة أم الأكثر شعبية؟

سعيد محمد سالمين

إن انتخاب محافظ لمحافظة بعينها من أبنائها المؤهلين علمياً وإدارياً أمر مستحب ومرغوب فيه، لأنه من البيئة نفسها التي تربى وترعرع في أحضانها، وعايش مرها وحلوها وهمومها ومنغصات حياة مواطنيها، وعارف بأولويات طموحاتها من المشاريع التنموية الاستثمارية التي يمكن أن تساعد على استيعاب الأيدي العاطلة من أبنائها الخريجين من الجامعات والمعاهد المهنية، وما يجب توافره من الخدمات العامة الضرورية، و (أهل مكة أدرى بشعابها) كما يقول المثل الشعبي. إلا أن مثل هذه الخطوة - كما يبدو - لم يحن البت فيها بعد، ما لم تمر بتجربة أخرى جديدة يتم العناية بها ورعايتها، وتقييمها تقييماً حقيقاً، حتى نتوصل إلى الكيفية المناسبة..

مستقبلاً - في انتخاب المحافظين المؤهلين والمقتدرين على إدارة شؤون الحكم المحلي واسع الصلاحيات في المحافظات وتحررهم من قيود المركزية الإدارية والمالية المتشددة من المركز، عبر صناديق الاقتراع الانتخابي المباشر من قبل الجماهير الناخبين.

ولهذا نجد أن هناك فريقين متناقضين قد نظر إلى هذه التجربة الفريدة التي قررها الرئيس القائد رئيس الجمهورية الأخ/ علي عبدالله صالح - حفظه الله ورعاه، بعد التصديق على التعديلات القانونية لقانون السلطة المحلية، في انتخاب المحافظين لإدارة شؤون الحكم المحلي واسع الصلاحيات في المحافظات اليمنية من الهيئات الناخبة في المجالس المحلية، وتناولاها من وجهتي نظرهما المختلفتين.

فريق مؤيد تأييداً كاملاً، ومباركاً لهذه الخطوة الجريئة لميلاد تجربة فريدة من نوعها، حيث سيتم انتخاب المحافظ من قبل أعضاء المجالس المحلية للمديريات المكونة لهذه المحافظة أو تلك. وأصحاب هذا الرأي - وهم الغالبية الساحقة - يؤكدون أهمية هذه التجربة الديمقراطية الجديدة وتعزيزها فالمسار الديمقراطي في الاتجاه الصحيح حتى تؤتي ثمارها المرجوة في الممارسة العملية على أرض الواقع الملموس لفترة انتقالية مدروسة، ومن ثم يمكن تهيئة الظروف المواتية والمناسبة في المستقبل، لإجراء انتخابات المحافظين بالاقتراع الشعبي المباشر من قبل الجماهير الناخبة، عملاً بالمثل القائل : " في التأني السلامة وفي العجلة الندامة ".

أما الفريق المعارض لهذه الخطوة الجريئة فإنه يرى ضرورة أن يتم انتخاب المحافظين من أبناء كل محافظة على حدة، وبطريقة الاقتراع الانتخابي المباشر، غير مكترث بأهمية التجربة الرائدة الجديدة في تطوير وتعزيز النهج الديمقراطي بانتخاب المحافظ من قبل الهيئات الناخبة في المجالس المحلية للمديريات في كل محافظة من محافظات الجمهورية اليمنية، معتبراً أنها " ديمة خلفنا بابها " بمفهوم المثل الشعبي، لأنها - أي التجربة الوليدة - لا تقدم شيئاً جديداً في هذا الاتجاه، حسب وجهة نظر هذا الفريق المعارض.

ختاماً تقول : إن انتخاب المحافظ من قبل الناخبين في المجالس المحلية يلقي عليهم مسؤولية جسيمة في غاية الأهمية بحيث ينبغي ألا يخضعها للعواطف الشخصية والانفعالات الآنية، وأن يكونوا مقتنعين اقتناعاً تاماً، وقادرين على اتخاذ قرار عقلاني يحدد مدى كفاءة المرشح لشغل "منصب" المحافظ، وخبرات الإدارية، ونزاهته، وقوة شخصية في صنع القرارات الصائبة المتعلقة بإدارة شؤون الحكم المحلي واسع الصلاحيات، لا نخشى في الحق لومة لائم، ولا يتخذ من منصبه وسيلة للكسب الشخصي والثراء، وأن يلتزم بالنظام وسيادة القانون، وأن يضع مصلحة الوطن وشؤون المحافظة نصب عينيه. فالمطلوب من الناخبين هو اختيار وانتخاب المحافظ الأكثر كفاءة وخبرة، وليس الأكثر شعبية. والله الموفق لما فيه خير البلاد والعباد.